الزواج في العراق انماطه واشكاله وسياقاته الثقافية والتاريخية

أ.م.د. اسماء جميل رشيد

جامعة بغداد

لوسين تامينيان/المعهد الأمريكي للدراسات الأكاديمية في العراق (تاري)

Marriage in Iraq Its patterns, forms and cultural and historical contexts

a. M. Dr.. Asmaa Jamil Rashid / University of Baghdad

Asmaa2017AA@gmail.com

Abstract

Marriage is a global phenomenon that forms the basic building block of all formations that are based on blood bonding, such as the nuclear family and the extended family, the kinship units, the lineage strains, etc. Marriage establishes a legal and social relationship between a man and a woman, or more in some societies, and this relationship includes the right of children born with the legitimate affiliation to the father's family mostly or to the father and mother's family in some societies. Marriage involves an exchange between two families: a woman leaves her family to join her husband's family, and an amount of money, dowry, is transferred from the husband's family to the woman's family

Marriage, like other social structures, is affected by economic, social and cultural transformations. As the prevailing pattern of marriage may change, the age of marriage between the sexes may increase as a result of the spread of education and / or the high cost of living and marriage, and the rate of underage marriage may increase as a result of migration and displacement and the resulting impoverishment and disintegration of the family. In the Iraq of the forties and the end of Iraq in the nineties of the century, development projects and the acceleration of the process of urbanization and the spread of education among all groups of the people helped the spread of external marriage at the expense of internal marriage, and the change of personal status laws at the end of the fifties of the last century, which stipulated the prevention of underage marriage An end to prejudicial patterns of marriage for a woman .

However, the pace of these changes began to decline during the past five decades. As a result of wars in general and the blockade in particular, structural changes occurred, which were manifested by the disintegration of social structures, the disruption of the social and family fabric, and the dissolution of the group, sect or clan, and identification with it. These changes were accompanied by the domination of sectarian rhetoric and sectarian violence, especially after the American occupation of Iraq, and by sectarian screening in urban neighbourhoods after the 2006 sectarian strife. These changes resulted in a decrease in the external marriage and some ending in divorce, a huge increase in the number of widows and divorced women, and the prevalence of underage marriage and marriage outside the court .

Key words: marriage, Marriage in Iraq, forbidding, internal marriage, external marriage .

الملخص :

الزواج ظاهرة عالمية تشكل اللبنة الاساسية لجميع التكوينات التي تقوم على رابطة الدم، من مثل العائلة النووية والعائلة الممتدة، الوحدات القرابية، سلالات النسب، الخ. يؤسس الزواج لعلاقة مشروعة قانونيا واجتماعيا بين رجل وإمرأه، أو اكثر في بعض المجتمعات، وتضمَن هذه العلاقة حق الاطفال المولدين بالانتساب الشرعي لعائلة الاب في الغالب أو لعائلة الاب والام في بعض المجتمعات. يتضمن الزواج عملية تبادل بين اسرتين: تترك المرأة عائلتها لتلتحق باسرة زوجها، ينتقل مبلغ من المال، المهر، من اسرة الزوج الى اسرة المرأة.

يتأثر الزواج، مثل غيره من البنى الاجتماعية، بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إذ قد يتغير نمط الزواج السائد، وقد يرتفع سن الزواج بين الجنسين نتيجة لانتشار التعليم و/او ارتفاع تكاليف المعيشة والزواج، وقد ترتفع نسبة زواج القاصرات نتيجة للهجرة والتهجير وما ينجم عنهما من افقار للاسرة وتفككها. ففي عراق الاربعينيات وانتهاء بعراق التسعينات من القرن، ساعدت مشاريع التنمية وتسارع عملية التحضر وانتشار التعليم بين جميع فئات الشعب الى إنتشار الزواج الخارجي على حساب الزواج الداخلي، كما ادى تغير قوانين الاحوال الشخصية في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي والتي نصت على منع زواج القاصرات الى وضع حد لانماط من الزواج المجحفة في حق المرأة.[1]

إلا ان وثيرة هذه التغيرات بدأت بالتراجع خلال العقود الخمس الاخيرة. فنتيجة للحروب عامة والحصار تحديدا، حدثت تحولات بنيوية تجلت بتفكك البنى الاجتماعية وتمزق النسيج الاجتماعي والعائلي، والذوبان في الجماعة او الطائفة او العشيرة والتماهي فيها. ترافقت هذه التغييرات مع هيمنة الخطاب الطائفي والعنف المذهبي وخاصة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وما رافق ذلك من آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية متردية انعكست بشكل مباشر على أوضاع العائلة العراقية بصورة خاصة[2]. ومن أبرز ما هذه الآثار الاجتماعية هي التغييرات في انحسار الزواج الخارجي وانتهاء بعضه بالطلاق، وزيادة هائلة في عدد الارامل والمطلقات، وانتشار زواج القاصرات والزواج خارج المحكمة.

في القسم الاول من هذا التقرير، سنتناول انماط الزواج المختلفة والسياقات الاجتماعية الثقافية لكل منها مع تسليط الضوء على تباين انتشارها عبر الزمان والمكان. سيعتمد هذا القسم بشكل كبير على روايات العراقيين التي تم جمعها كجزء من مشروع معهد الأبحاث الاكاديمية في العراق وستتخذ مدينة بغداد مثالا على هذه التحولات.[3] في القسم الثاني، سنتناول انواع الزيجات المختلفة، من مثل تعدد الزوجات، زواج القاصرات، والزواج خارج المحكمة، وغيرها وتسليط الضوء على مدى تأثرها بالحروب والحصار وما تبعهما من قتل وتهجير وافقار للشعب العراقي وتمزق النسيج الاجتماعي. وسيعتمد هذا القسم إلى حد كبير على مراجعة الوثائق الصادرة من مجلس القضاء الاعلى والتقارير والبيانات التي تصدر عن الجهاز المركزي للاحصاء في وزارة التخطيط والبحوث الاكاديمية.

الكلمات المفتاحية : الزواج ، الزواج في العراق ، النهوة ، الزواج الداخلي ، الزواج الخارجي

القسم الأول انماط الزواج

الزواج الداخلي

---

[1] رشيد، اسماء جميل. التحولات السياسية والاجتماعية وأثرها على انماط الزواج في العراق. ورقة غير منشورة مقدمة في ندوة قسم الدراسات الاجتماعية حول الزواج في العراق التي عقدت في تشرين االاول. بيت الحكمة: بغداد. 2011.

2. حمزة جواد خضير، احمد جاسم مطرود، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على العائلة الريفية العراقية – دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية،ع26، نسيان 2016. ص300.

(3) بدء تنفيذ مشروع معهد الدرسات الاكاديمة في العراق (تاري) التاريخ الشفوي للعراقيين المقيمين خارج العراق الممول من قبل الـ NEH في صيف عام 2005 وانتهى في صيف عام 2010. قام فريق الباحثات، باشراف د. لوسين تامينيان، بمقابلة ما يزيد عن 170 عراقي وعراقية من مختلف الاثنيات والطوائف، من الريف والمدن، ومن مستويات تعليمية مختلفة، وتراوحت اعمارهم ما بين 90 الى 30 عام. وشمل المشروع عراقيون وعراقيات يقيمون في الاردن ولبنان واليمن والولايات المتحدة. ومن المواضيع التي تناولتها المقابلة الزواج داخل اسرة الرواي/الراوية لما بين خمسة اجيال إلى ثلاثة وفقا لعمر الراوي/الرواية والحالة الاجتماعية: جيل الاجداد والجدات، جيل الاعمام/العمات والخال/الخالات، وجيل الاخوة/الاخوات، الابناء/البنات، وجيل الاحفاد/الحفيدات ان وجد.

إن النمط السائد في العراق لاسيما المجتمع الريفي هو الزواج الداخلي حيث العائلة الممتدة والتي تتكون من أكثر من أسرة بسيطة والمتميزة بكثرة مواليدها وابداء الاهتمام الملف للنظر لمواليدها الذكور والتي تعدهم المصدر الاساسي للدخل والانتاج[1]. تعيش في منزل واحد يعد الزواج هو سمة الله في أرضه وتتمثل قدرة الله في التكاثر البشري بأن أودع في بدن كل من الذكر والأنثى ما يدفعه الى الجنس الآخر فالزواج يمنع الحياة من أن تكون فوضى ولكيلا ينتشر الفساد في الأرض[2]. إذ يشكل الزواج في مجتمع يتميز بتنوعه الثقافي وبتعدد إثنياته وطوائفه، كالعراق، في بعض الحالات، فعلا سياسيا بالإضافه إلى كونه فعلا اجتماعيا. فقوانين الزواج الداخلي، التي لا تسمح بالتزاوج خارج الجماعة القرابية او الطائفة او الاثنية، تعمل على الحفاظ على كيان الجماعة وتعزز الحدود الفاصلة بينها وبين الجماعات الآخرى. اما الزواج الخارجي، اي الزواج العابر لحدود الوحدات القرابية والطوائف والأثنيات، فيعمل على اقامة شبكة من العلاقات ما بين مكونات المجتمع ويعزز النسيج الاجتماعي ويساعد على بلورة هوية جماعية تتجاوز الهويات الفرعية.

كان الزواج الداخلي هو النمط السائد في العراق حتى الخمسينات من القرن الماضي وذلك نتيجة لهيمنة ثقافة المحلة، ولكون الزواج بتلك الفترة زواجا مرتبا تقوم كل من عائلة زوجي المستقبل بترتيبه دون استشارتهما في الغالب. المقصود بثقافة المحلة ميل الجماعات من ديانات أو طوائف أو اثنيات او خلفيات قبلية أو طبقية مختلفة للعيش في حارات تكاد تكون منغلقة على ذاتها. عرفت بغداد الاربعينيات من القرن الماضي، كغيرها من المدن الاسلامية،[3] بحاراتها الصغيرة المتجانسة سكانيا الى حد كبير وببيوتها المتلاصقة مشكلة عالما منكفأ على ذاته لا يرتبط سوى القلة من سكانها بالعالم خارج المحلة.[4]

حافظ المهاجرون من الريف الى بغداد، الذين أخذوا بالتوافد عليها بدء من ثلاثينيات القرن الماضي، على تجانس الاحياء سكانيا. فاستقر المهاجرون من ارياف جنوب العراق، واغلبهم من الشيعة، في اطراف بغداد مشكلين مدينة صفيح، عرفت بالصرايف، قبل ان يتم تطويرها في نهاية الخمسينيات لتصبح مدينة الثورة وحاليا مدينة الصدر. وكذلك اختار فقراء المهاجرين المسيحيين من سهل نينوى إلى العيش في أحياء سبقهم للعيش فيها أحد أقاربهم أو أحد ابناء القرية. روى سنحاريب قصة هجرتة من قريته في سهل نينوى الى عقد النصارى في بغداد، قائلا:[5]

تركت القرية وجئت إلى بغداد لأعمل. سكنت في بيت مع عمتي في عقد النصارى. البيت كبير فيه اكثر من 8 غرف وحوش مفتوح. كان في كل غرفة عائلة وكلهم مسيحين من عشيرتنا أو من قرى الشمال. الآيجار رخيص وجماعتنا ساعدوني الاقى شغل. عملت صبي في دكان كندرجي بالأول.

---

4. حمزة جواد خضير، أحمد جاسم مطرود، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على العائلة الريفية العراقية، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، ع26، نيسان 2016، ص300.

3. وعي الفتيات السعوديات المقبلات على الزواج بأسس ومقومات الأسرة الناجحة وعلاقته ببعض المتغيرات ابتسام بنت عبد اهلل الزوم، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والنفسية / جامعة بابل، ع43، نيسان 2019، ص16.

(3) Abu-Lughod, Janet. Islamic City: Historic Myth, Islamic Essence and Contemporary Relevance. International Journal of Middle Eastern Studies. 1987. Pp. 155-176.

(4) Batatu, Hanna. The Old Social Classes and the Revolutionary Movement in Iraq. SAQI. 2004. Pp 18-19.

(5) قابلته د. لوسين تامينيان في عمان بتاريخ 2007/4/4.

ووفقا لوصف سعاد، إحدى الراويات،[1] لحارة من حارات محلة الحيدرخانة،[2] التي عاشت فيها حتى بلوغها سن الشباب، تشكلت حارات المحلة من وحدات قرابية منعزلة عن الوحدات الآخرى:

اتذكر من كنا في بغداد احنا واقربائنا ما كنا نطلع بالطريق. في عدنا بوابات من داخل البيت، بوابات توصل ما بين البيوت. نروح من بيت الى بيت من داخل البيوت. اقاربنا ساكنين جنبنا من الجهتين يمين وشمال. ومقابلنا بيت اهل امي، بس اهل ابويه واقاربه من الجهتين يمين وشمال. فما نطلع للشارع، في بوابه بالسطح وبوابه من تحت من تروحين واحد يزور الثاني.

وفي تناولها لموضوع الزواج في تلك الفترة ، قالت:

السنه يزوجون سنة والشيعة يزوجون شيعة، ما كان عندنا زواج مختلط، بعدين الانفتاح صار السبب لان الزواجات كلها كانت العائله تقوم بيها family arrangement فمن يصير العائلة لمن راح تخطب؟ تخطب واحدة كلهم يعرفونها او يصير بالاهل. بعد من انفتح المجال واجتمعوا بالكليات بدأ يصير زواج مختلط اكثر.

وكانت الاعراف الاجتماعية المتعلقة بالزواج الداخلي معمول بها ايضا لدى الطوائف المسيحية، وكانت المرأة التي تختار خرق حدود طائفتها لتنتقل للعيش مع الطائفة الآخرى تلجأ الى زواج "الخطيفة" لتتجاوز معارضة الاهل، معرضة نفسها للعزل والمقاطعة من قبلهم، كما تبين رواية ليلى الكلدانية المتزوجة من اشوري:[3]

بصراحة أحكي لك آني خطيفة لأن أهلي ما انطوني. ثلاث مرات طلبوني، أهلي ما أعطوني قالوا هذوله يطلقون. فالكلدان ما يعطون للآشوريين لأنهم عدهم طلاق. بس هم قالوا كذب ما عدنا نطلق وآني ما أحب الولد بس أهله كثير حبوني وشافوني شاطرة وحكوا معايا، وقالوا تعالي عدنا. ورحت وسوينا فرد قعدة حلوة. وأجو أهلي واشتكوا عليهم ورادوا يحبسوا العريس. بس القاضي سألني "جبروك؟" قلت "لا آني رحت من كيفي" وكان عمري 18 سنة، آني ما كنت أعرف شيء لكن أمه وأبوه وأخته حكوا معايا احنا نحبك ونداريك. لكن بعدين ندمت لأن ظليت يجي سنتين مقاطعيني أهلي وزعلانين لأن ما كانوا يريدون ينطوني، ودوا (عائلة الزوج) على أهلي ناس حتى يراضوهم ما كانوا يرضوا. بعدين صالحوني.

الزواج الداخلي لدى العشائر: النهوة

النهوة مشتقة من نهى، وتعني المنع، فزواج النهوة يشير الى حق ابن العم المطلق في الزواج من ابنة عمه وفي منع زواجها من غيره. ومن هنا، فهو اكثر انماط الزواج الداخلي صرامة اذ يشرع فقط للزواج بين ابناء العمومة. يسمح هذا النمط من الزواج للعائلة الممتدة المكونة من الاخوة واولادهم واحفادهم بالاحتفاظ بملكيتها وبمنع انتقالها إلى الغرباء، علما بان المرأة لا ترث في غالب الحالات.

يؤكد العرف العشائري الذي كان سائدا في الارياف وبين الجماعات العشائرية التي تسكن المدن حتى سبعينيات القرن الماضي، على احقية ابن العم بالزواج من ابنة عمه وعلى حقه المطلق في ان "يعطل"، زواجها من اي شخص سواء كان من نفس العشيرة او خارجها.[4] ينطبق نظام النهوة على جميع نساء العشيرة بما في ذلك بنات شيوخ العشيرة، وتتفاخر العشائر العراقية بانها لا تسمح لنسائها بالزواج من خارج العشيرة دون موافقة ابناء العمومة.

---

[1] اجرت معها د. لوسين تامينيان ما مجموعه 15 ساعة مقابلة مفتوحه توزعت على 8 جلسات في بيروت في الفترة الواقعة ما بين 2007/7/27 إلى 2007/8/13. كانت قد بلغت التسعين من عمرها في فترة اجراء المقابلات.

[2] كانت الحيدرخانة مكان سكن كبار موظفي الدولة والجيش وكانت متجانسة طائفيا ومتعددة اثنيا اذ كان سكانها من العرب والاتراك والاكراد السنة .بطاطو. مصدر سابق، ص 18.

[3] قابلتها د. لوسين تامينيان في بيروت في صيف عام 2007.

[4] وفقا لاعراف بعض العشائر، لا يشترط ان يكون الناهي ابن العم، بل يحق لاي فردة من العشيرة ان ينهي زواج اي فتاة من العشيرة من اي شخص من خارج العشيرة.

وهكذا تشكلت في الارياف وحدات قرابية داخل العشيرة تتبادل الزوجات فيما بينها وتميل الى السكن بمعزل عن بقية فئات المجتمع. تشير اليزابيت فيرنياElizabeth Fernea

في دراستها الاثنوغرافية لاحدى قرى الديوانية من جنوب العراق الى تجانس احياء القرية حيث تسكن كل فئة من فئاتها في حاراتها الخاصة والى تمسك عشائرها بزواج ابناء العمومة: "...العشيرة تسكن في الحي الخاص بها، والباعة قرب السوق، والموظفون في اسكانهم الخاص، مشكلين وحدات منفصلة لا يتزاوجون فيما بينهم."[1] كانت بنات العشائر انفسهن متمسكات باعراف زواج النهوة ولم يتصورن ابدا امكانية الزواج من غير ابناء العم او من خارج العشيرة. ففي محاولة من احداهن تقريب موجبات هذا الزواج لفرنيا، شبهت زواج النهوة بزواج "العائلة المالكة" البريطانية التي تتزواج داخليا حتى لا يختلط دمها بدم الاخرين.[2] وتشير فرنيا ان الامكانية الوحيدة لفتيات العشيرة لخرق هذا النمط من الزواج هو اللجوء الى زواج الخطيفة، وتتردد الفتيات بالاقدام عليه حتى لا يجلبن العار للعائلتهن وللعشيرة.[3] ولكن يمكن لرجل من خارج العشيرة خرق هذا العرف والزواج من ابنة العشيرة بموافقة والدها، وربما ابن عمها، اذا ما كانت مكانته الاجتماعية أعلى من مكانة عائلة الفتاة.[4]

يمكن لعائلة الفتاة خرق هذا العرف في حالتين فقط: في حال دفع مبلغ من المال لابن العم مقابل التنازل عن حقه في النهوه، الامر الذي ينتقص من رجولته وفقا للعرف العشائري، او في حال اللجوء الى زواج البوكة، اي الزواج سرا وبدون مراسم حتى لا يتسرب خبر الزواج لابناء العم او العشيرة. وغالبا لا يتقبل أولاد العم الامر فيثيرون المشاكل لاهل الزوجين.

كان للوثيقة التي سنتها بعض العشائر حول منع النهوة اثر في تراجع هذه الظاهرة وانتزاع صفتها الملزمة خلافا لما كان عليه الامر في السابق.[5] الا انه ليس من المؤكد التزام جميع العشائر بذلك. ففي دراسة عن وضع المرأة في العشيرة العراقية، إدعى بعض شيوخ العشائر أن النهوة انقرضت، في حين أكد غالبية من تمت مقابلتهم إنّه ما زال معمولا بها، وان سبب بقائها هو سعي العم أو ابنه إلى الحصول على مبلغ من المال مقابل تنازلهم عن حقهم في النهوة.[6] وفي مقابلة مع الباحث والكاتب جمعة مطلك اكد ان عشائر مدينة الصدر مازالوا ملتزمين بهذا النظام من الزواج حفاظا على العلاقة القرابية، وان أخذ هذا الالتزام طابعا بروتوكوليا. ففي حال تقدم احدا من غير ابناء العمومة الى خطبة فتاة، يقوم والد الفتاة المخطوبة بإخبار إخوته ممن لديهم أبناء ذكور في عمر الزواج بالامر. واذا لم يبدي اي منهم ممانع، تتزوج الفتاة.[7]

---

[1] Elizabeth Fernea. Guests of the Sheikh: An Ethnography of an Iraqi Village. Anchor Books. 1989. Page 252.

[2] فرنيا، مصدر سابق 260.

[3] تسمى الخطيفة في مناطق الجنوب والوسط النهيبة اي هروب المرأة مع رجل تحبه للزواج به دون موافقة عائلتها. واذا ما تم التغرير بالمرأة من قبل الرجل، تسمى الخطيفة "نهبا"، اما إذا تم باتفاق الطرفين يسمى "شلحا". وتكون عقوبة المرأة في الحالتين القتل، نظرا لتلويثها شرف العائلة. في بعض الأحيان يرضى اهل البنت بتزويج المرأة أو بعد اخذ الفصل (انظر ادناه)، مما يلحق العار بالاسرة.
اسماء جميل رشيد واخرون: المركزية الذكورية واثرها على وضع المرأة في العشيرة العراقية. دراسة ميدانية غير منشورة. 2009.
الدراسة جزء من مشزوع الدور السياسي للقبائل في الشرق الاوسط العراق التي قام بدعمها بيت العلوم الاجتماعية الفرنسي ومؤسسة التنمية الدولية الكندية.

[4] فرنيا. مصدر سابق، ص 157.

[5] اتجهت بعض العشائر إلى إصدار وثيقة مثبتة في سجل العشيرة، أو إبرام اتفاقات خاصة بين الأعمام تسمى المكاتبة، يتعهدون فيها على عدم النهي عن بنات بعضهما "لا تنهى على بناتي ولا أنهى على بناتك." وبصرف النظر عن الشكل الذي تتخذه هذه الاتفاقات إلا انها تمثل تطورا هاما في العرف العشائري فيما يتعلق بواحد من أكثر الأعراف العشائرية انتشارا حتى وقت قريب.

[6] اسماء جميل رشيد واخرون، مصدر سابق.

[7] مقابلة اجرتها د. اسماء جميل رشيد مع الباحث العراقي جمعه مطلك، ضمن مشروع الدور السياسي للقبائل في الشرق الاوسط قي بغداد في نيسان 2009.

الزواج الخارجي:

يستدل من مقارنة انماط زواج الرواة، التي تمت مقابلتهم ضمن مشروع التاريخ الشفوي للعراق، بانماط زواج ابائهم واجدادهم واولادهم واحفادهم في بعض الحالات، على بدئ ظهور الزواج الخارجي في اربعينات القرن الماضي نتيجة للتغيرات الحاصلة على التركيب السكاني للمحلة، وعلى دور الاسرة في ترتيب زواج ابنائها. ففي تلك الفترة، بدأت بغداد في التوسع خارج احيائها القديمة، وترك العديد من العائلات بيوتهم في المحلة للعيش في الاحياء الجديدة، فحل محلهم سكان من خلفيات مختلفة.[1] ففقدت هذه الاحياء الى حد ما طابعها المتجانس قرابيا وطائفيا واثنيا. كما ساهمت مشاريع الاسكان التي اقيمت فيما بعد، من مثل اسكان السكك، اسكان المعلمين، اسكان الاطباء في تغيير النسيج المديني للمدينة. فلم يعد السكن محددا بالطائفة أو الأثنية بل بالمهنة، مما سمح بالإختلاط الواسع ما بين مكونات المجتمع. ومما عزز هذا الأختلاط بروز فضاءات عامة، مثل دور السينما، المسرح، الحدائق، المتاحف، والنوادي. وفي نفس الوقت اتاحت المؤسسات التعليمية العليا، وهي مختلطة، للجنسين من جميع الطوائف والأثنيات الإلتقاء والتعارف. فالطابع المديني الجديد والمؤسسات التعليمية الحديثة شكلا سياقا اجتماعيا ثقافيا لزواج يقوم بالأساس على التفاهم بغض النظر عن الطائفة أو الأثنية.

بالطبع لاقت حالات الزواج المختلط في اول الأمر معارضة من الأهل، وخاصة من اهل الزوجة، كما في حالة ليلى المذكورة اعلاه. وفي معظم حالات الزواج المختلط، تجري مراسم الزواج وفقا للمراسم المتبعه من اهل الزوج. وفي بعض الحالات، يجري التفاوض حول هذه الأمور ما بين أهل الزوجين، وإذا ما كانت عائلة الزوجة، او الزوجة، تمتلك أوراق تفاوضية مهمة فقد تجري المراسيم حسب المراسيم المتبعة لدى الطرفين.

اثرت الحروب التي مر بها العراق خلال ما يزيد عن عقدين بالاضافة الى التوترات الطائفية بدء من عام 2006 على انماط الزواج، وخاصة على الزواج الخارجي منها. فالاستقطابات الاثنية والدينية والتشرنق الطائفي واتساع المسافات الاجتماعية بين مكونات المجتمع العراقي ادت الى انحسار واضح في ظاهرة الزواج الخارجي. فاصبح الفرد يميل الى الاقتران بنساء من طائفته وبالمقابل امتنعت العوائل عن تزويج بناتها لاشخاص لاينتمون الى الطائفة نفسها. وعلى مستوى اخر ادت ظروف الاحتراب والتشنج الطائفي الى زيادة في حالات الطلاق بين الازواج الذين لاينتمون الى طائفة واحدة.

ان رفض الزواج المختلط امر شائع في مجتمعات تعيش اقتتالا داخليا. تشير دراسة حول انماط الزواج في ايرلندا الشماليه، والتي مزقتها الصراعات الطائفية ما بين الربوتستانت والكاثوليك لعقود طويلة، الى تفضيل الطوائف الزواج الداخلي كونه أهم العوامل للحفاظ على الحدود الفاصلة ما بينهما. ويتضمن هذا التفضيل استبعاد الآخر وتوليد صور نمطيه عنه والنظر اليه كغريب ثقافيا. فالفرد الذي يختار الزواج من آخر، يجلب العار لنفسه واسرته، ومن ناحية آخرى يخرق الحدود القائمة بين حارات الطائفتين، الامر الذي يعتبر بمثابة خيانة، فيجبر على ترك حيه واحيانا يتم اغتياله.[2]

خلال الحرب العراقية–الايرانية، وفي محاولة من الدولة العراقية لإستبعاد الآخر، اي الايرانيون، وللحفاظ على الهوية العراقية، تم اصدار قرار مجلس قيادة الثورة رقم 447 للعام 1981، يشجع العراقي المتزوج من ايرانية على طلاقها مقابل مبلغ يتراوح ما بين

[1] من مقابلة مع سعاد، ومقابلة مع هشام المدفعي، مهندس مختص في التخطيط الحضري. اجرت معه د. لوسين تامينيان ما يزيد عن 7 ساعات، توزعت على 3 جلسات، في عمان في الفترة الواقعة ما بين 2008/6/3الى 2008/6/17.

[2] Donnan, Hastings. 2000. Private Acts and Public Violence: Interfaith Marriages in Northern Ireland. *In* Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies, Vol. 2 (2). Amman.

4000 دينار عراقي للزوج العسكري و 2000 للزوج المدني.[1] وتنطبق الرغبة في استبعاد الآخر ايضا في حال الصراعات الاثنية والقومية. إذ ادت التوترات بين الاكراد والحكومة المركزية في بغداد، الى تردد الاهل بتزويج بناتهم "لعربي". بالرغم ان الزواج المختلط بين الاكراد والعرب كان امرا شائعا، فمعظم العائلات البغدادية والموصلية القديمة عائلات مختلطة. روت روناك، الكردية التي تخرجت من جامعة بغداد ولها العديد من الصديقات "العربيات"، رفض العائلة في البدء تزويج اختها لشاب عربي جمعتهما علاقة حب، وسبب الرفض ضغط المجتمع، "شو نكول للناس!" ثم قبلوا الامر بعد ان "تم تغير" هويته ليصبح كرديا، "نقول انه اكتشفنا انه كردي"، واختارا الزوجين الهجرة لتجنيب العائلة الحرج اذا ما انكشف الامر:[2]

(الشاب العربي) كان معارضة يساري وجا الى كردستان وتعرف على أختي، وأختي حبته، وأخواني عندهم رأي يكولون "هي حرة تتزوج بس احنا مو موافقين تتزوج عربي" ... يعني شوفي أختوتي خريجين ويساريين ويقرأون بس آني لمن سألت أخوي الكبير يكول "هي حرة تريد تتزوج بس احنا كلنا ما نحب لانه شنو نكول للناس احنا صار لنا هوايه نتحارب مع العرب على القومية." وآني كلت "انتو ما تتحارب مع العرب انتو تتحارب مع النظم السياسية."..... أختي تريد تروح الى بريطانيا وأخوتي ما راضين، بعدين يكولون "احنا نكول يم الناس هو مو عربي، نقول انه اكتشفنا انه كردي"، زوج أختي ضحية بسبب النظم، وهسه هم في أستراليا. اما فيما يتعلق بالزواج بين السنة والشيعة، ادى الاقتتال الطائفي خلال الاعوام 2006–2007 إلى تهجير داخلي بين الاحياء والى بروز احياء متجانسة طائفيا ومنعزلة عن بعضها البعض، مما أثر سلبا على الزيجات الخارجية. اذ اضطرت الزوجات المتزوجات من الطائفة الاخرى في بعض الحالات الى ترك ترك بيت الزوجية لتلتحق باسرتها التي تعيش في حي آخر، وإلى انتهاء بعض الزيجات المختلطة بالطلاق. وتروي وسن التي تعمل معلمة في احدى مدارس بغداد اسباب انفصالها عن زوجها:[3]

انفصلت عن زوجي بعد خمسة عشر سنة من الزواج بسبب الاختلاف في الانتماء الطائفي. كان يسخر من اولادنا الاربعة امامي ويعيرهم بانهم بشبهون خوالهم، اي اخوتي السنة غير النافعين. اختلفنا على تسمية مولودنا فقد كان يريد ان يسميها باسم احد الرموز الدينية من طائفته وكنت ارفض هذا الاسم واستمر الخلاف الى ان وصل الى الطلاق.

نظرا لهيمنة الخطاب الطائفي على معظم وسائل الاعلام العربية ولتأثيره السلبي الواسع على العديد من الجماعات، ومنها العراقيين المقيمين في الخارج سواء في بلد عربي او اوروبي التي اخذت تقف موقفا سلبيا من الزواج الخارجي اما برفضة او حل ما هو قائم منه. اذ رفضت عائلة عراقية مهاجرة ومقيمة في سوريا تزويج بنتها الشيعية الشاب العراقي السني زميلها في الدراسة لما يترتب عليه من تبعية الاطفال لمذهب الاب، كما تبين الحالة التالية:[4]

بعد اكمال خوله المرحلة الثانوية في احدى المدارس المختلطة في سوريا، قررت الزواج من الشاب الذي اختارته. لم يوافق الاب على زواجها، فالشاب سني وهي شيعية. كرر الشاب المحاولة بعد سنتين وحاولت الفتاة اقناع والدها الا ان الرفض جاء هذه المرة من اعمام الفتاة وعماتها الذين اكدوا للوالد ان هذا الزواج سيؤدي الى خروج البنت "من ملتنا ولا يمكن السماح بان يكون أولادها من مذهب اخر."

---

[1] جمعية المحاميين والقضاة الامريكيين. وضع المرأة في العراق: تحديث لتقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية.2006 . ص120

[2] اجرت المقابلة الباحثة خزامى الرشيد في عمان بتاريخ 2008/9/16.
[3] اجرت د. اسماء جميل مقابلة مع وسن بتاريخ 2017/8/10.
[4] اجرت د.اسماء جميل مقابلة مع رجاء كامل، خالة هند، في بغداد بتاريخ 2017/8/17.

ومن ناحية آخرى، انتهت بعض الزيجات الخارجية بالطلاق، فوفقا لفتوى امام جامع في احدى الدول الاوروبية بان زواج المرأة من خارج طائفتها باطل، ويجب ان ينتهي بالطلاق، قررت زوجة علي خلعه:[1]

د. علي عراقي شيعي مقيم في عمان متزوج من سنية وله منها ابنتان، ويعمل استاذا جامعيا في احدى الجامعات بعمان. طلبت العائلة الهجرة الى احدى الدول الاوروبية، وحصلت على الموافقة، وكان عليها السفر الى بلد اللجوء خلال اشهر. ونظرأ لارتباط الدكتور علي بالتدريس، تقرر ان تغادر الزوجة وابنتيها اولا على ان يلحق هو بهما بعد انتهاء العام الدراسي. كان الدكتور علي على وشك المغادرة، اتصلت به زوجته لتخبره بانها قررت تطليقه بناء على رأي امام الجامع هناك بان الزواج بين الشيعة والسنة باطل، لذا عليها تطليق زوجها. في عام 2007، شنت الحكومة العراقية حملة لأعادة شبكة العلاقات الاجتماعية والقرابية ما بين هاتين الطائفتين، هذه الشبكة التي تقطعت بعض خيوطها نتيجة صراعات ما بعد 2006، وقدمت 1500 دولار منحة نقدية لكل من يقدم على الزواج من طائفة آخرى. الا أن مدى انتشار هذا النمط من الزواج بقي عرضة لوتيرة العنف الطائفي صعودا وهبوطا. يرى الباحث الاجتماعي هاني عبد الواحد ان العنف الطائفي الذي خبره العراق في الفترة الواقعة ما بين 2006 إلى 2010 "شكل عائقا أمام الزواج المختلط"، تبعها اندفاع كبير في المصاهرة السنية والشيعية شهدته السنوات التي تلت 2010، وتوقفت هذه الاندفاعة نتيجة لتصاعد العنف بعد ظهور داعش.[2]

فنظرا لانخفاض وتيرة العنف الطائفي في السنوات 2012 و2013، شهدت هذه الاعوام زيادة كبيرة في الزواج المختلط. فحسب قول احد موظفي محكمة الأحوال الشخصية في منطقة الكرادة المختلطة طائفياً، سجلت محاكم الأحوال الشخصية خلال هذه الفترة تقدما بعقود الزواج المختلط بين السنّة والشيعة بنسبة 37%، أما العقود بين المسيحيين والمسلمين، التي جاء أغلبها من الوسط الجامعي، فوصلت إلى 8%".[3]

زواج الكصة بكصة او زواج البدل

زواج البدل هو ابرز مثال على الزواج الداخلي حيث يتم غالبا بين ابناء وبنات العم. كثيرا ما يلجأ الاخوة الى ان يزوج كل منهما ابنته إلى ابن الاخر، يعرف هذا النوع من الزواج في العراق بزواج الكصة بكصة، اي زوجة مقابل زوجة. ولا يقتصر تبادل النساء للزواج على الاخوة، بل قد يبادل اب ابنته مقابل اخت او ابنة احد اقاربه كزوجة ثانية، او قد يتفق رجلان من عائلتين مختلفتين على أن يتزوج كل منهما أخت الأخ. يلجأ لهذا النمط من الزواج في العادة توفيرا للمصارف، إذ لا يتم دفع مهر لاي من الزوجات وتقام حفلة زواج مشتركة. ومن مخاطره ترابط مصير كلا الزوجتين مع بعضهما بعض، فاذا طلق احد الزوجين زوجته، فعلى الزوج الثاني ان يطلق زوجته انتقاما لإخته، او اذا تعرضت احداهن للتعنيف تتعرض الآخرى للتعنيف، وهكذا. ولا يزال هذا النمط من الزواج قائما، اذ بلغت نسبة النساء المتزوجات بطريقة البدل في العراق 6.5٪ بحسب المسح المتكامل للاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية الذي اجرته وزارة التخطيط عام 2011.[4]

---

[1] اجرت الباحثة خزامى الرشيد مقابلة مع الدكتور علي في عمان بتاريخ 2009/9/1، وقامت بمساعدة العائلة فيما بعد في تقديم طلب اللجوء ومتابعته. علمت فيما بعد عن الطلاق عن طريق صديقة مشتركة.

[2] جبار، ايسر. زواج مختلط رغم أنف القتال الطائفي في العراق." متاح على الرابط https://www.alaraby.co.uk/society/2014/11/17/

[3] جبار، ايسر، مصدر سابق.

[4] وزارة التخطيط وصندوق الامم المتحدة للسكان: العنف ضد المرأة في العراق الاشكالية والخيارات: الدراسات المعمقة لنتائج المسح المتكامل للاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق. بغداد. 2013. ص44.

القسم الثاني: انواع الزواج

اثرت التحولات الثقافية والاجتماعية والسياسية التي مر بها المجتمع العراقي منذ الحرب العراقية–الايرانية حتى الوقت الحالي على مؤسسة الزواج وإجراءاته. فالافقار، والهجرة والتهجير، والزيادة الكبيرة بعدد الارامل المطلقات، وضعف قدرة اجهزة الدولة على تنفيذ قانون الاحوال الشخصية لعام 1959،[1] ادت جميعها الى زيادة حالات زواج القاصرات وتعدد الزوجات والزواج خارج المحكمة، وظهور زواج المتعة وظاهرة العنوسة.

زواج الفصلية

تشير لفظة فصلية الى عملية الفصل في نزاع بين اطراف عشائرية متخاصمة وإجراء المصالحة بينهما حسب القواعد والاعراف المعمول بها بين هذه الاطراف.[2] يتضمن زواج الفصلية تقديم عائلة الجاني زوجة، او اكثر، لعائلة المجني عليه منعا للثأر وحقنا للدماء. يحسب عدد النساء الواجب تقديمهن وفقا لمبلغ التعويض المتفق عليه بين الطرفين الواجب تقديمه لعائلة المجني عليه.

وحتى وقت ليس ببعيد كان حل النزاع في الجرائم الكبيرة يتم بتقديم إمرأة، او اكثر، للجهة المتضررة. يذكر الدكتور مصطفى شاكر سليم في دراسته عن الجبايش، اي سكان الاهوار، إن هؤلاء كانوا يصرون على تقديم نساء للعائلة المتضررة، ليتزوجها المعتدى عليه أو أحد أقربائه لتلد له ولدا ذكرا كتعويض له أو لأهله، ويمكنها بعدها ان تعود لأهلها إن شاءت بعد ذلك.[3] وفي الغالب لا تعود "المرأة الفصل" إلى أهلها حتى بعد أن تلد، كما انها لا تسبدل بإمرأة آخرى اذ ثبت عقمها.[4] مما يعني ان الهدف الاساسي لزواج الفصلية هو درأ الأحقاد ووضع حد للثأر بين الطرفين المتخاصمين من خلال إيجاد صلة رحم تنهي العداوة بين الجماعتين المتناحرتين، إذ تصبح الجماعة المعتدية بموجب هذا الزواج اخوال لأبناء الجماعة التي تم الاعتداء عليها. من جهة آخرى، يمثل إصرار الجهة المعتدى عليها على اخذ النساء كتعويض إذلالا للطرف المعتدي والمس بشرفهم نظرا لكون جسد المرأة رمزا للشرف والحرمة.

انحسرت ظاهرة اعطاء المرأة كتعويض في الفصول العشائرية خلال العقود الثلاث الاخيرة من القرن الماضي، بعد ان أصدرت الحكومة العراقية قانوناً يجرّم زواج الفصلية.[5] وخلال التسعينات اصبح تزويج المرأة للخصم كتعويض امرا نادر الحدوث في مناطق الكيتوهات العشائرية في بغداد واستبدلت بالنقود. فخلال الحصار الاقتصادي أصبح للتعويض المالي المتأتي من الفصل العشائري أهمية تفوق المعنى الرمزي المتأتي من اخذ النساء تعويضا، وخاصة ان الزوجة الفصلية تشكل عبئا ماديا على عائلة الزوج.

---

[1] حدد قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 سن الزواج بالثامنة عشر الا انه سمح بتزويج من اتموا الخامسة عشر شرط موافقة ولي الامر وسماح القاضي بذلك. في نهايات السبعينيات جرى إضافة بند يمنع الزوج من الزواج بامرأة ثانية دون موافقة الزوجة الاولى. الغي هذا الشرط عام 1993، وتم السماح للرجل بالزواج من امرأة ثانية او ثالثة دون الرجوع الى موافقة الزوجة الاولى.

[2] العزاوي، عباس. عشائر العراق، ص 113. متاح على الرابط: https://wadod.org/vb/showthread.php?t=1498

[3] سليم، شاكر مصطفى. الجبايش: دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق، ج 1. بغداد: مطبعة الرابطة، 1956، ص 145

[4] سليم، شاكر مصطفى، مصدر سابق.

[5] عام 1958، الغت الجمهورية العراقية قانون العشائر واضعفت من سلطة القبيلة بما في ذلك حقها المطلق في تزويج بناتها. وكان موقف قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 واضحا من مثل هذه الزيجات اذ نصت المادة التاسعة على ان: "لا يحق لأي من الأقارب، أو الاغيار، إكراه أي شخص ذكر كان أم أنثى على الزواج دون رضاه. ويعتبر عقد الزواج بالإكراه باطلا إذا لم يتم الدخول. كما لا يحق لأي من الأقارب أو الاغيار منع من كان أهلا للزواج بموجب أحكام هذا القانون من الزواج. ووضع القانون عقوبات صريحة للحد من هذه الظاهرة. وتعد الفصلية نمطا من انواع الزواج بالاكراه. أنظر: الموسوي، ناصر عمران. الموقف القانوني من الاعراف العشائرية: ظاهرة الفصلية أو الزواج بالاكراه مثالا. موقع مجلس القضاء الاعلى: https://iraqja.iq/view.2877 تاريخ 2015/6/23.

ولم يعد يرد إلى مجلس شيخ عشيرة كنانة في مدينة الصدر ذات التكوين العشائري على سبيل المثال قضايا من هذا النوع منذ سنة 1993. ويعزو شيخ العشيرة أسباب هذا التحول إلى المد الديني الذي اخذ بالتنامى في التسعينيات من القرن الماضي الذي يعتبر الفصلية وما يترتب عنها غير شرعية.[1] من ناحية آخرى، إستردت العشيرة في بعض المناطق نفوذها على الواقع الاجتماعي نتيجة لضعف قدرة الدولة على تطبيق القانون نتيجة للحروب والحصار والغزو الامريكي وما تاله من نزاعات. فاخذ العراقيون يلجأوون إلى العشائر لحل مشاكلهم. فعاد هذا النمط من الزواج الى الظهور، بالرغم من معارضة منظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون المرأة وحقوقها.[2]

ففي شهر ايار من عام 2015، اثارت قضية اعطاء 50 امرأة كتعويض عن النزاعات العشارئية الدائرة في محافظة البصرة جدلاً كبيراً في وسائل الاعلام وبين ناشطي المجتمع المدني وحقوق الانسان. كما اظهرت دراسة حول الزواج المبكر ان الاسباب التي دفعت 14% من ارباب الاسر لتزويج بناتهم الصغيرات هي التوصل الى حل لنزاعات عشائرية.[3]

زواج الصغيرات

انتشر زواج الصغيرات بشكل لافت خلال السنوات الاخيرة، اذ يظهر الجدول رقم 2 إن 28.4% من النساء بعمر 15–19 سنة تزوجن قبل بلوغهن سن الـ 15، وان النسبة انخفضت في الفئات العمرية التالية، مما يدل على تزايد عدد زواج من هن دون الـ 15 في السنوات الاخيرة. وهذا ما تشير اليه ايضا نسب النساء ممن تزوجن في سن 15–19، فقد انخفضت من 71.6% لدى الفئة العمرية 15–19 الى 65.3% و 42.5% لدى الفئة 20–24 والفئة العمرية 25–29 على التوالي، ووصلت الى الثلث لدى الفئات الاكبر سنا، من 30–49 سنة. اما نسبة زواج الصغيرات فكاد تقترب من النصف، 48.7%، اذا ما اخذنا الفئة العمرية اقل من 15، والفئة العمرية 15–19.[4]

جدول رقم2: توزيع النساء بعمر 15–49 سنة حسب الفئات العمرية عند الزواج

الفئات العمرية	العمر عند الزواج					
	أقل من 15	19–15	24–20	29–25	30 سنة فأكثر	المجموع
19–15	28.4	71.6	0	0	0	100
24–20	8.6	65.3	26.1	0	0	100
29–25	3.9	42.5	46.8	6.8	0	100
34–30	5.8	33.8	42.2	16.2	2.1	100
39–35	3.9	33.7	30.6	21.3	10.5	100
44–40	6.3	31.9	34.4	15	12.4	100
49–45	8.3	29.9	34.1	16	11.7	100
المجموع	7.3	41.4	34.1	11.8	5.3	100

المصدر: وزارة التخطيط، تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة 2013

[1] مقابلة اجرتها الدكتورة اسماء جميل رشيد مع سعدون الكناني، كاتب واعلامي وابن شيخ عشيرة كنانة، في بغداد، في شباط 2009.
[2] زيدان، سلام. زواج الفصلية في العراق: سبي الفتيات بموافقة الاهل. موقع رصيف 22، http://raseef22.com/life/2015/09/02/alfasliya-blood-money-marriage-in-iraq
[3] حمزة، كريم محمد. الزواج المبكر للفتيات: دراسة اجتماعية في العراق. بغداد: معهد المرأة القيادية. 2012.
[4] وزارة التخطيط .الجهاز المركزي للاحصاء. المرأة والرجل في العراق: قضايا واحصاءات .بغداد. 2009. ص17.

يشير جدول رقم3 الى ان زواج القاصرات يزيد في الريف واقليم كردستان عنه في الحضر وفي اقليم الوسط والجنوب. فقد بلغت هذه النسبة 7.8% في الريف و 7.7% في اقليم كردستان، وهي نسب متقاربة، بينما بلغت 7% في الحضر و 7.2% في الوسط والجنوب. تبقى نسبة المتزوجات في الفئة العمرية 15–19 في الريف هي الاعلى اذ تصل إلى ما يقارب الـ 46% مقارنة بـ 39.6% في الحضر و38.3% في اقليم كردستان.

جدول رقم3: توزيع النساء بعمر 15–49 سنة حسب الفئات العمرية عند الزواج والمحافظة والمنطقة

المحافظة والمنطقة	العمر عند الزواج					
	أقل من 15	19–15	24–20	29–25	30 سنة فأكثر	المجموع
حضر	7.0	39.6	34.9	12.7	5.7	100
ريف	7.8	45.9	32.2	9.7	4.3	100
وسط وجنوب	7.2	41.9	33.9	11.6	5.3	100
اقليم كردستان	7.7	38.3	35.3	13.2	5.4	100
المجموع	7.3	41.4	34.1	11.8	5.3	100

المصدر : وزارة التخطيط : تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة 2013

حدد قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 سن الزواج بالثامنة عشر الا انه سمح بتزويج من اتموا الخامسة عشر شرط موافقة ولي الامر وسماح القاضي بذلك. يتم التساهل بتطبيق هذا الشرط في كثير من الحالات، فيتم تزويج الفتاة دون السن القانوني. اضافة الى هذا

يفضل الآباء وفق "عقد السيد"، اي الزواج الديني خارج المحاكم(انظر ادناه). وقد اظهرت دراسة تناولت حالات الزواج خارج المحكمة في مدينة الصدر ان ما يقرب من 58% من هذه الحالات تزوجن قبل بلوغهن السن 18 سنة، وان 30.1% تزوجن قبل بلوغهن الخامسة عشر، وان 8.3% تزوجن في عمر الثانية عشر.[1] وغالباً ما تتعرض الزوجات الصغيرات السن الى العنف البدني والنفسي والجنسي والمعاملة السيئة من قبل الزوج وعائلته، والى اخطار صحية، اضافة الى تركهن المدرسة قبل اتمام تعليمهن مما يجعل مستقبلهن رهنا للزوج.

ان ما يعزز ظاهرة الزواج المبكر في الحضر هو التوجهات الايجابية نحوه بشكل عام لدى بعض فئات المجتمع. اذ اظهرت نقاشات الجماعات البؤرية والمقابلات المعمقة التي اجرتها اسماء رشيد وجود اتجاهين مختلفين حول زواج الصغيرات.[2] يرفض الاتجاه الأول الزواج المبكر ويعتبره شكل من اشكال العنف، بل أخطر أشكال العنف، بحسب رأي إحداهن. خير مثال على العنف التي تواجهة الزوجة صغيرة السن رواية كريمه : عمري 12 سنه اجت علي الدوره خلص تزوجت. لازم موافقتهم هم (عائلتها) ... اكبر من عندي بـ 15 سنة... عشت بالضيم، اشتغلت تعلمت، كمت اشتغل بصالون حلاقة، تعلمت، كمت اشتغل بيتي، فكام يسويلي مشاكل هو سكير هو يشرب ... طلبت الطلاق قال ماعنده واحده تطلق. كلي انطيني غراض البيت، قلت انطيك أغراض البيت بس طلقني. كان

[1] رشيد، اسماء جميل. العوامل المرتبطة بظاهرة الزواج خارج المحكمة والاثار المترتبة عليه: دراسة ميدانية في مدينة الصدر. دراسة غير منشورة مقدمة الى جمعية نساء بغذاد. 2015.

[2] شارك بها رجال ونساء من مختلف الاعمار والمستويات التعملية والخلفية الثقافية.

يضربني فانطته غراض البيت يلله طلقني، فأخويه علي اجا وضربني، اخويه ما يقبل واحده تتطلق، جاب الذنب علينا احنا على البنات. ماكو واحده تزعل خلص خليت وشردت لهنا لعمان خوفاً من أخويه.[1]

في حين يرى الاتجاه الثاني، وهو الاتجاه الغالب بين المبحوثين، إن الزواج المبكر عادة اجتماعية مقبولة ومستحبة شرعا، و"ستراً للمرأة" يصون عفتها ويمنعها من الانحراف. ينطلق هؤلاء من رؤية ثقافية سائدة ترى المرأة "عورة أو فتنة " يجب تزويجها باصغر سن ممكنة لمنع انحرافها فتجلب العار على اسرتها. وقد ساهم الانفتاح الذي شهده المجتمع ابتداء من عام 2003 ودخول وسائل الاتصال الحديثة بازدياد الخوف والتوجس من جنوح الفتاة ووجوب تزوجيها في سن مبكرة. ففي راي الشيخ حيدر الشمري، رجل دين، انه "في ظل الانفتاح الإعلامي وثورة المعلومات أجد من الضروري أن يتجه المجتمع إلى تزويج الشباب والفتيات في عمر مبكر."[2]

يضاف الى هذا ميل العوائل الى تزويج ابنائهم من فتيات صغيرات السن لاعتقادها بان الزوجات الصغيرات سهلات الانقياد للزوج فيستطيع ان "يربيها على إيديه". ويشاطر الرجل المقبل على الزواج رأي اسرته، ويبحث عن فتاة صغيرة تطيعه. فاحد المبحوثين، وهو متزوج وفي عمر الثلاثين، رأى في الزواج المبكر"استقرار وراحة بال للرجل والمراة ... والاهم ا ن الرجل ياخذ المراة ويربيها على ايده، يعني تتعلم وتتعود على مطلباته: ماذا يحب وماذا يكره. وتكون سهلة التطبع داخل البيت وتخدم العائلة بشكل جيد."

الزواج خارج المحكمة :

يعرف الزواج خارج المحمكة في العراق بـ "عقد السيد"، إذ يبرم عقد الزواج على يد رجل الدين ووفقاً للتعاليم الدينية. ينتشر هذا الزواج بشكل خاص في المحافظات الجنوبية بين معتنقي المذهب الجعفري. بالرغم من اشتراط قانون الاحوال الشخصية وجوب اتمام عقد الزواج في المحكمة قبل عقد السيد، او بالتزامن معه، قبل ان يتم الدخول، إلا ان بعض الاسر تتغاضى عن عقد الزواج داخل المحاكم وتكتفي بعقد السيد. لا يشترط برجل الدين الذي يعقد القران خارج المحمكة ان يكون مخولا بعقد القران من المحكمة الشرعية، ولكن يشترط ان يكون مخولا ليقرر الطلاق.[3]

يختلف هذا الزواج عن الزواج العرفي الذي عرفته بعض الدول العربية، فهو زواج صحيح من الناحية الشرعية والاجتماعية، ولكن لا تترتب عليه الالتزامات والحقوق اذا لم يتم توثيقه في المحمكة. فعدم وجود عقد زواج وهوية احوال مدنية تثبت وقوع الزواج، يؤدي في غالب الحالات الى عدم اعتراف الزوج به. فحسب وثائق محكمة استئناف النجف هناك 1300 دعوى تصديق زواج خارج المحكمة مابين عامي 2009–2010 تم تصديق 123 دعوى فقط، اي 9.5% تقريبا، ولم يتم تصديق 90.5% دعوى بسبب انكار الزوج للزواج.[4] وفي حال طلاق الزوج لزوجته، ولم يكن رجل الدين الذي قام بتطليقها مخولا من المحكمة بتحقيق الطلاق، تفقد الزوجة الحق في النفقة والمهر، وفي حال وفاته تفقد الزوجة واطفالها حقهم في الميراث. والأخطر من هذا، لا يحق للمتزوجين بهذا العقد تسجيل ابنائهم في السجل المدني او استحصال هوية احوال مدنية. فمن شروط تسجيل المواليد وجود وثيقة عقد زواج صادرة عن المحكمة. وفي مثل هذه الحال، يلجأ الزوجان الى تقديم عقد زواج يخص احد اقاربهم، اخ الزوج او والد الزوجة، فيسجل الطفل باسم هذا القريب.

---

[1] اجرت المقابلة الباحثة خزامى الرشيد في عمان بتاريخ 2008/3/30

[2] الساعدي، مناف. ماذا يكمن خلف زواج القاصرات.http://www.dw.com/ar/%D9%85%D8%A7%D8 تاريخ 24 ديسمبر2011.

[3] عودة، يحيى خير الله. التغير البنائي في مدينة الصدر. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الاجتماع، جامعة بغداد 2005. ص103

[4] جمعية الامل العراقية. القاء الضوء على مشاكل المرأة في العراق. 2012. ص91.

انتشرت ظاهرة الزواج خارج المحكمة بشكل لافت في السنوات الاخيرة. وعلى الرغم من عدم وجود احصاءات رسمية تتناوله، نظرا لعدم توثيقها في سجلات المحاكم، الا ان التقارير الصادرة عن منظمات غير حكومية حذرت من تصاعد غير مسبوق في عدد الزيجات التي تبرم خارج المحكمة. فقد كشف تقرير اعدته منظمة محلية ان 180 حالة زواج خارج المحكمة تبرم شهريا وبمعدل 6 حالات يوميا في محافظة النجف وحدها.[1] ويمكن الاستدلال على حجم هذه الظاهرة وسرعة انتشارها من خلال عدد دعاوى تصديق عقود الزواج المقدمة الى المحاكم. فحسب احصاءات مجلس القضاء الاعلى صادقت محاكم الاحوال الشخصية على 13601 حجة تسجيل زواجات وقعت خارج المحاكم خلال الفصل الثاني من العام 2012.[2]

وتبرز هذه الظاهرة بشكل اكثر وضوحاً في مدينة الصدر التي تزايدت فيها حالات الزواج بشكل ملحوظ بعد عام 2003 بسبب التحسن الذي طرأ على دخول الافراد، وبسبب الكثافة السكانية والطبيعة التقليدية للمنطقة التي تعتبر الزواج واجب اجتماعي وديني.[3] ويوضح جدول رقم عدد عقود الزواج التي تتم داخل المحكمة واعداد دعاوى تصديق زواج خارج المحكمة في مدينة الصدر للفترة من 2004-2013.[4]

جدول رقم4: عقود الزواج ودعاوى تصديق الزواج في محكمة مدينة الصدر للفترة من 2004 الى2013

السنة	عقود الزواج	دعاوى تصديق الزواج	النسبة
2004	14400	2287	16
2005	16760	2279	14
2006	17274	1804	10
2007	19464	1165	.06
2008	18243	3104	17
2009	11186	1805	16
2010	12294	2082	17
2011	9454	2215	23
2012	6042	2968	49
2013	8577	2345	27

يلاحظ من الجدول اعلاه ان نسبة دعاوي تصديق زواح خارج المحكمة مقارنة بعقود الزواج الموثقة وصلت الى ادنى مستوايتها خلال الاعوام 2006-2007، اذ وصلت إلى 10% و 06.% على التوالي، علما بان هذه الفترة شهدت تصاعداً في وتيرة العنف الاهلي بلغ ذروته عام 2007، حالت دون التوجه الى المحاكم لتصديق عقود زواج ابرمت خارجها. ارتفعت هذه النسبة خلال الاعوام 2011- 2013 ارتفاعا ملحوظا لتصل الى 49% عام 2012، و 27% عام 2013، والى 23% عام 2011، مما يرجح ميل الاسر الى تفضيل الزواج النظامي واللجوء الى تصديق زواج خارج المحكمة خوفاً من احتمال ترمل بناتها وضياع حقوقهن. يلاحظ ان

[1] جمعية الامل العراقية. المصدر السابق. ص89.
[2] عودة، يحيى خير الله. مصدر سابق. ص 100.
[3] عودة، يحيى خير الله. مصدر سابق. ص 100.
[4] مجلس القضاء الاعلى، دائرة العلاقات العامة والشؤون القانونية/ قسم التخطيط والاحصاء، العدد 2198، تاريخ 2014/6/9.

عقود الزواج ارتفعت ارتفاعا ملحوظا عام 2008 وارتفعت نسبة دعاوي التصديق مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجح ان يكون السبب صدور عفو عام على جميع الجرائم والجنح، فاخذ المتزوجون خارج المحكمة بتصديق زوجاهم كونه عملا خارج القانون.[1] فضلا عن ان العوائل التي حالت ظروف العنف دون توجهها الى تصديق الزواج اثناء العنف الطائفي قد وجدت فرصة للقيام بذلك مع تحسن الوضع الامني.

زواج المتعة :

يختلف زواج المتعة، ويعرف ايضا بالزواج المؤقت او الزواج المنقطع، عن زواج المسيار الشائع في بعض المجتمعات الاسلامية، كونه زواجا مؤقتا بين رجل وإمرأة مقابل مهر محدد ولفترة زمنية محددة ولا يشترط وجود شهود او الإشهار. لا يتفق الفقهاء على الشروط المتعلقة بالحالة الاجتماعية للمرأة، فالبعض يبيحه للمرأة البكر، اي العذراء ولم تبلغ سن الرشد، بشرط موافقة ولي امرها، اما غير العذراء، فيمكنها ان تزوج نفسها دون موافقة احد، في حين يبيحه البعض الآخر للأرامل والمطلقات فقط. فوفقا لاحد رجال الدين العراقيين حلل الفقهاء زواج المتعة "من المطلقة والأرملة وبشرط موافقة ولي أمر الفتاة وبضوابط شرعية."[2]

تتراوح فترة زواج المتعة ما بين ساعة الى سنة او اكثر حسب اتفاق الطرفين. ولا يجوز تجاوز المدة المتفق عليها من دون ان يلتزم الزوج بدفع المهر، والا اعتبر الزواج زنا. وفي حال وفاة الزوج خلال فترة الزواج، لا يحق للزوجة ان ترثه، ولكن اذا حصل حمل، يلحق المولود بنسب الاب.

عرفت عشائر الجنوب، وخاصة سكان الجبايش، نوعين من زواج المتعة: المتعة بالعقد الكبير، والمتعة بالعقد الصغير. يعتبر زواج المتعة بالعقد الكبير زواجا اعتياديا من كافة الوجوه، فالزوجة المتزوجة بعقد كبير لا تختلف عن الزوجات الأخريات االمتزوجات زواجا عاديا من حيث المركز والامتيازات والمسؤوليات. اما زواج المتعة بالعقد الصغير فهو لفترة زمنية محددة، قد تكون لساعة واحده فقط، قابلة للتجديد. وكان يلجأ اليه الرجل في حال عيشه بعيدا عن أهله وزوجاته.[3]

انتشر زواج المتعة في العراق في تسعينات القرن الماضي لعدة اسباب، منها انتشار المد الديني الذي يعتبر زواج المتعة امرا مستحبا، تردي الوضع المعيشي، ظهور شريحة واسعة من الأرامل والمطلقات واتساع ظاهرة العزوف عن الزواج. فنتيجة للتغيرات الثقافية خلال العقدين الاخرين، تغيرت توجهات العديد من الشباب نحو زواج المتعة بتأثير الحركات والاحزاب الدينية أو بتأثير وسائل الإعلام والاتصال، واتسع انتشاره في بعض المدن والجامعات العراقية التي تشكل فضاء يسمح بالاختلاط.

اظهر استطلاع اجراه احد الباحثين المشاركين في دراسة عن المرأة والعشيرة حول رؤية الرجال والنساء لزواج المتعة في محافظة الناصرية ان جميع الرجال ايدوا هذا الزوج في حين رفضته النساء بشكل عام لاسباب مختلفة باستثناء بعض الأرامل اللواتي سبق لهن ان تزوجن زواج متعة. فاغلبية النساء، لا سيما المتزوجات وغير المتعلمات، اعتبرنه حرام وان حلله الشرع، والبعض الاخر اعتبرنه شكل من اشكال الزنا، والبعض فضلن تعدد الزوجات على المتعة نظرا لعدم ضمانه حقوق الزوجة، وقسم اعتبرنه يخدم الجنسين إذا ما كان ضمن شروط محددة وواضحة، لكن إذا انفلت وشمل الفتيات فهو خطر.[4]

---

[1] اشترط المشرع في قانون الأحوال الشخصية العراقي وفي المادة العاشرة الفقرة (5) منه أن يتم عقد الزواج داخل محكمة الأحوال الشخصية المختصة وأن يسجل بسجلاتها الرسمية الخاصة وبدون رسم. ورتب عقابا على من يخالف ذلك. أنظر: نعمة، وائل. الزواج خارج المحكمة: ضياع نسب واهذار لحقوق المرأة. http://iraqiwomensleague.com/mod.php?mod=articles&modfile=item&itemid= تاريخ: 9 ابريل 2012.

[2] الوزان، سليم. زواج المتعة: حساسيات طائفية تمنع من تناوله إعلامياً. http://www.iraqiforum.net/vb/1581.htm تاريخ 2008/7/29.

[3] سليم، شاكر مصطفى: مصدر سابق. ص 98-99.

[4] رشيد واخرون. مصدر سابق.

يخلص استطلاع آخر أجري على عينة من طلبة جامعة بغداد ممن تزوجوا زواجا مؤقتا ان دوافع الطلبة وراء هذا الزواج هو الجنس او الخلوة الشرعية بدون جنس، وان الاخير ينتشر بين الملتزمين دينياً والمتمسكين بالأحكام الدينية التي لا تجيز للرجل الاختلاء بالنساء من غير المحارم وممن لا يمكنهم الارتباط بزواج دائم لسبب ما.[1] ويشير الباحث ان الزواج من اجل الجنس هو الأكثر شيوعاً بين أفراد مجتمع الدراسة، اذ بلغت نسبتهم 70% في حين بلغت نسبة المتزوجين زواج الخلوة الشرعية 30% فقط، وان مدة الزواج الاخير طويلة مقارنة بالزواج من اجل الجنس، اذ تراوحت ما بين 13–18 و19–24 و25–30 شهراً في بعض الاحيان.

اما اهم ثلاث اسباب وراء لجوء الطلبة للزواج المؤقت فهي الظروف الاقتصادية، التأثر بالاخرين، وعدم موافقة الاهل على الزواج من الحبيب على التوالي. اختلفت اهم ثلاث اسباب بالنسبة للطلاب عنها بالنسبة للطلبات، فكان اهمها بالنسبة للطلبة على التوالي هي الظروف الاقتصادية، والرغبة بإكمال الدراسة، والتأثر بالاخرين؛ اما اهم ثلاث اسباب بالنسبة للطالبات فكانت التأثر بالاخرين، عدم موافقة الاهل على الزواج من الحبيب، الظروف الاقتصادية. مما يعني ان الرجل يلجأ إلى زواج المتعة بسبب ظروفه المادية التي لا تسمح له بالجمع بين الزاوج والتعليم، في حين تلجأ المرأه لهذا الزواج تشبها بزميلاتها وتراه وسيلة للارتباط بديلة للزواج العادي الذي لم يسمح به الاهل. الجدير ذكره هنا ان نتائج البحث تشير ان من الاسباب التي ذكرها الطلبة هي موقفهم الرافض للزواح، في حين لم تذكر اي من الطلبة هذا السبب، مما يدل على ان المرأة تفضل الزواج العادي الذي يؤمن لها حقوقها وحقوق ابنائها.

تعدد الزوجات

كان الزواج المتعدد مستحسنا عرفيا في عموم العراق، فكثرة الاولاد، وخاصة الذكور منهم، هم عزوة رب الاسرة ومصدر فخره وفخر عائلته وعشيرته. كان تعدد الزوجات أكثر شيوعا في المجتمعات الريفية، حيث تبرز الحاجة الى وجود زوجة ثانية او أكثر للعمل في مزرعة العائلة، والحاجة الى عدد كبير من الابناء لزيادة الايدي العاملة للأسرة. لذا فإن ارتفاع أعداد النساء المتزوجات اللاتي يعملن خارج المنزل يعتبر ايجابيا ووظيفيا بالنسبة للمجتمع حيث يؤدي إلى امداده بمجموعة كبيرة من الأيدي العاملة لتحقيق النمو الاقتصادي ورفع مستوى المعيشة[2]. فقانونيا، لم يكن هناك ما يمنع الرجل من ان يتزوج أكثر من زوجة بغض النظر عن موقف الزوجة من الامر، الى ان جرى تعديل قانون الاحوال الشخصية في نهاية السبعينات ليصبح الزواج بامرأة ثانية مشروطا بموافقة الزوجة الاولى. الغي هذا الشرط عام 1993، وتم السماح للرجل بالزواج من امرأة ثانية او ثالثة دون الرجوع الى موافقة الزوجة الاولى.[3]

على ما يبدو، كان للتعديل الاخير بالاضافة الى ظروف الحروب والحصار تاثيرا على ارتفاع نسبة حالات تعدد الزوجات. فوفقا لاحصاء عام 1987، بلغت نسبة المتزوجين باكثر من امرأة في العراق 4.0%، تتركز غالبيتهم في الريف،[4] ارتفعت هذه النسبة وفقا لنتائج المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية لسنة 2011. فوصلت نسبة النساء المتزوجات ممن هن بعمر 15 سنة الى 45 سنة واللاتي لازواجهن زوجات اخرى 4.7%، وترتفع هذه النسبة في الريف لتصل الى 7.8% مقابل

---

[1] شلش، حسام الدين عبد الامير: الزواج المؤقت في الجامعات العراقية: جامعة بغداد انموذجا. بحث تخرج للمرحلة الرابعة فسم الاجتماع جامعة بغداد، 2010.

52 . هدى بنت عبد الرحمن العيد، مشاركة الزوج في الأنشطة الاسرية وعلاقته بصراع الأدوار لدى الزوجة العاملة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية الإنسانية، 43/ نسيان / 2019، ص213.

[3] جاء هذا التغير ضمن سياق الحملة الايمانية التي اطلقت في العراق في حزيران 1993 هدفت إلى اتباع سياسة اكثر محافظة وتشددا اجتماعيا.

[4] الجبوري، حسين عذاب عطشان. العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب: تحليل مقارن بين الريف والحضر في محافظة القادسية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، بغداد، 1998.ص25

3.4% في الحضر.[1] والجدير ذكره ان هذه النسبة تشمل النساء حتى عمر الـ 45 سنة، ومن المؤكد ان هذه النسبة ستتضاعف فيما لو شملت عينة المسح النساء الاعمار 46 سنة فما فوق.

من الاسئلة التي تطرح بشكل دائم: ما الاسباب وراء زواج الرجل من أكثر من إمرأة؟ في الحالة العراقية، هل تغيرت الاسباب مع تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ في دراسة اعدت سنة 1998 حول تعدد الزوجات في محافظة القادسية تبين ان اهم الدوافع التي تقف وراء الزواج باكثر من امرأة: هي رغبة الرجل في الحصول على عدد كبير من الابناء لاسيما الذكور، وجود علاقة عاطفية، والرغبة في الحصول على زوجة ذات مستوى ثقافي عالي، وكبر سن الزوجة الاولى، وسوء العلاقة الزوجية.[2] إلا ان هذه الدوافع تغيرت بعد التحولات التي طرأت على المجتمع بعد 2003، فاصبح وجود علاقة عاطفية، والتوجهات الدينية المحافظة التي تبيح وتشجع الزواج بأكثر من امرأة وتمنع او تحضر اقامة علاقات جنسية خارج اطار الزوجة، هي الاسباب الدافعة وراء تعدد الزوجات.[3]

الطلاق :

بلغ معدل حالات الطلاق العام في العراق 11.1 حالة لكل 1000من السكان بعمر 15 سنة فاكثر، وكان هناك تفاوت بين الذكور والاناث اذ كان معدل الطلاق للذكور 7.1 وللاناث 15 اي ان نسبة النساء المطلقات ضعف المطلقين الذكور بسبب قدرة الاخير على الزواج مرة ثانية فتنتفي عنه صفة المطلق.[4]

شهدت معدلات الطلاق زيادة كبيرة بعد عام 2003 اذ تضاعفت نحو 106% مرات بحسب ما أعلن الدكتور عدنان ياسين في مؤتمر السكان الذي عقد في بغداد عام 3013.[5] وقد ارتبطت نسبة كبيرة من حالات الطلاق بصغر سن الزوجين او أحدهما، الزوجة غالبا، اذ كشفت سجلات محاكم جانب الرصافة في بغداد عن وقوع 149 حالة طلاق خلال الاشهر الاولى من عام 2010 لمتزوجين دون سن القامنة عشر.[6]

يشير موقع مجلس القضاء الاعلى في العراق إلى ارتفاع نسبة حالات الطلاق خلال الاعوام 1995–2003، ويعزو ذلك إلى ارتفاع الصعوبات الاقتصادية خلال فترة الحصار ثم زيادة حالات الزواج في سن مبكر بالاضافة إلى تعدد الزوجات. الا ان الطلاق وصل اعلى معدلاته في عام 2016، حيث أظهرت احصاءات رسمية تسجيل 5926 حالة طلاق خلال شهر واحد، بمعدل 198 حالة في اليوم الواحد. بلغ عدد حالات الطلاق في بغداد 2719 حالة، وسجلت منطقة الكرخ والرصافة في بغداد المرتبة الاولى مقارنة ببقية المحافظات.[7] و،شهدت محاكم الأحوال الشخصية في بابل خلال الفترة الواقعة بين عام 2012 الى 2015 تسجيل 12,662 طلاقا

---

[1] الجبوري، حسين عذاب عطشان. مصدر سابق. ص25.
[2] حسين عذاب عطشان الجبوري. مصدر سابق. ص118-125.
[3] علي، بروين حسين. تعدد الزوجات الاسباب والاثار: دراسة ميدانية في مدينة الصدر. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، بغداد، 2012.
[4] وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء. خلاصة نتائج مسح خارطة الفقر .بغداد مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء.ص13. 2013.
[5] نقلا عن الدكتور عدنان ياسين الخبير في وزارة التخطيط في كلمته التي القاها ضمن مؤتمر السكان الذي عقد في بغداد عام 2013.
[6] كريم محمد حمزة. الزواج المبكر للفتيات: دراسة اجتماعية في العراق. معهد المرأة القيادية: بغداد. 2012. ص 8.
[7] الساموك، إياس. الطلاق يبلغ أعلى معدالته خلال العام الحالي: 198 حالة يوميا. صحيفة القضاء الالكترونية. السنة الثانية العدد 12 تشرين الاول 2016. http://www.iraqja.iq/krarat/no_12.pdf

للفئات بين 15–30 عاماً، موزعة كالتالي: عام 2012، 2343 حالة؛ عام 2013، 2248 حالة، عام 2014، 2577 حالة، وفي عام 2015، 2593. ووصلت حالات الطلاق عام 2016 الى 2091 حالة.[1]

يعزى ارتفاع الحالات الى الوضع الاقتصادي، والزواج المبكر، وتدخل الاهل. ينحو مرتضى الغريباوي، قاضي محكمة الأحوال الشخصية، باللائمة على الطلاق الخارجي الذي يشكل، حسب قوله، نحو 90% من حالات الطلاق، اي تطليق الزوج شريكته خارج المحكمة ويقتصر دور المحكمة على تصديقه. وبصرف النظر عن العوامل التي ادت الى ارتفاع نسبة الطلاق في العراق خلال السنوات الاخيرة فان هذا الارتفاع يعكس تحولا في موقف ونظرة المجتمع للطلاق. فبعد ان كان الطلاق وصمة عار تتجنبه العوائل اصبحت ترى فيه حلا للمشكلات بين الزوجين فباتت العوائل العراقية تدعم بناتها وتساندهم في طلب الطلاق. ومن المظاهر الجديدة والمستحدثة التي لم يشهدها المجتمع العراقي قي السابق هو اقامة حفلات الطلاق اذ تشهد قاعات الفنادق والمناسبات اقبالا على مدار الاسبوع لاقامة حفل طلاق.[2]

ارتفعت حالات الطلاق ارتفاعا كبيرا في شهر كانون ثاني 2017 لتصل الى 6,817 حاله، اي 227 حالات يومية، كما يشير الجدول رقم 5 ادناه، ثم انخفض العدد في شهر حزيران من نفس العام الى ليصل الى 3,792 حالة، اي 126 حالة يومية. يشير الجدول انه مقابل 27,928 حالة زواج هناك 6,817 طلاق في شهر كانون ثاني عام 2017، اي مقابل كل 100 حالة زواج هناك ما يزيد عن 24 حالة طلاق، وان نسب الطلاق خلال هذا الشهر كانت الاعلى في بغداد–الكرخ، تليها البصرة، ثم بغداد–الرصافة؛ وكانت هذا النسب الادنى في ممطقة نينوى تليها ميسان. وليس من الواضح المناطق التي شملها الاحصاء في نينوى، ومن المستبعد أن تكون قد شملت المناطق التي كانت لا تزال تحت سيطرة داعش في هذه الفترة.

والملاحظ ان حالات الطلاق في شهر حزيران من نفس العام زادت مقارنة بعدد حالات الزواج في نفس الفترة، فمن بين كل 14,255 حالة زواج هناك 3,792 حالة طلاق، اي مقابل كل 100 عقد زواج هناك 27 عقد طلاق. ويلاحظ زيادة كبيرة في نسب حالات الطلاق في منطقة صلاح الدين، ارتفعت ارتفاعا كبيرا من 14.6% في كانون الثاني الى 54.45% في حزيران، تليها منطقة بغداد–الكرخ حيث ارتفعت النسبة من 36.28 في كانون الثاني الى 49.63%، يقابل هذا الارتفاع انخفاض ملحوظ في نسبة الطلاق في منطقة البصرة من 32.69 في كانون ثاني إلى 19.47 في حزيران. وشهدث اربع مناطق ايضا زيادة في نسب الطلاق هي القادسية والنجف وبابل والدالى.

لا يمكن تفسير اسباب الارتفاع الكبير أو الانخفاض في نسبة الطلاق لعدم توفر المعلومات.

والملاحظ ان نسبة الطلاق في شهري كانون ثاني وحزيران هي الادنى في منطقة ميسان، وقد يعود الى وجود مجتمع صغير من المندائيين الذين لا يسمحون بالطلاق.

جدول رقم5: حالات الزواج والطلاق–2017

	كانون ثاني			حزيران		
المنطقة	الزواج	الطلاق	النسبة	الزواج	الطلاق	النسبة
بغداد- الرصافة	4242	1286	30.32	2166	598	27.61
بغداد – الكرخ	3580	1299	36.28	1491	740	49.63

[1] الفتلاوي، مروان. نحو 13 ألف حالة طلاق طرفاه دون الثلاثين في أربعة أعوام، صحيفة القضاء الالكترونية. السنة الثانية، العدد 21، تموز 2017. http://www.iraqja.iq/krarat/no_21.pdf

[2] جريدة القدس العربي. خلافا للعرف، حفلات الطلاق تضاهي حفلات الزواج في بغداد. http://www.alquds.co.uk/?p=774780 . 2017/8/19.

نينوى	1025	86	8.39	1817	227	12.49
ديالى	1481	366	24.71	295	92	31.19
بابل	1970	363	18.42	838	263	31.38
النجف	1482	329	22.20	554	180	32.49
كركوك	1443	226	15.66	515	115	22.33
ذي قار	2019	441	21.84	818	168	20.54
الانبار	1453	249	17.14	662	173	26.13
البصرة	3041	994	32.69	1592	310	19.47
واسط	1211	153	12.63	1382	281	20.33
صلاح الدين	1409	208	14.76	494	269	54.45
المثنى	910	110	12.09	334	53	15.78
ميسان	1062	86	8.10	411	44	10.71
كربلاء	2317	357	15.41	422	120	28.44
القادسية	1283	264	20.58	463	159	34.34
المجموع	27928	6817	24.41	14255	3792	26.60

مستخلص من الاحصاءات الشهرية المنشورة على موقع مجلس القضاء الاعلى الاكتروني.[1]

الارامل :

من الصعب تحديد عدد الارامل في العراق نظرا لإستمرار الحرب ضد الإرهاب، وسقوط الضحايا يوميا. فحسب UNFPA، انه بحلول نوفمبر 2015 بلغ عدد ضحايا العنف من الرجال منذ الاحتلال الامريكي 3 ملايين رجلا، وان هناك 740 الف ارملة. واذا ما اضيفت اعداد ضحايا حروب ما قبل عام 2003 وما بعد نوفمبر 2015، فمن المتوقع ان يتضاعف العدد.[2] وفقا للمسح الذي اجراه الجهاز المركزي لعام 2016 والمذكور اعلاه، يبلغ عدد الارامل 878,455 منهن 203,000 بعمر 14 الى 49 سنة و 675,198 بعمر 50 فما فوق. علما بان المسح لم يشمل محافظتي نينوى والانبار وقضاء الحويجة في محافظة كركوك وقضائي بيجي والشرقاط في محافظة صلاح الدين. والمعروف ان بعض هذه المناطق كانت تشهد اشباكات يومية والبعض منها لا يزال في حالة حرب، مثل نينوى، وسقوط الضحايا مستمر.

وصفت الروائية والناشطة الحقوقية هيفاء زنكنه مدينة بغداد مابعد الاحتلال بـ "مدينة الارامل"،[3] ورأت وزيرة شؤون المرأة بالانابة السيدة نرمين عثمان ان عدد الارامل المتزايد باستمرار هو بمثابة "قنبلة موقوتة"، وخصوصا ان الكثيرات منهن ما زلن شابات

---

[1] ينشر موقع مجلس القضاء احصاءات شهرية تبين حالات الطلاق والزواج ابتداء من عام 2015 غلى عام 2017.
تشمل حالات الزواج في الجدول اعلاه: عقود الزواج والعقود المصدقة لحالات الزواج خارج المحكمة، اما حالات الطلاق فتشمل حالات الطلاق بدعوى تقدم للمحكمة وحالات الطلاق الذي تجريه المحكمة.

[2] تفاوتت التقديرات حو ل عدد الضحايا التي سقطت في الحرب العراقية الايرانية 1980 – 1988 اذ تتراوح التقديرات بين 100,000 و 800,000 ضحية اما عدد المفقودين فيتراوح بين 155,000 و490,000. أنظر وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة. المسح المتكامل للاحوال المعيشية في العراق 2004، ج2005،2، ص41-42.

[3] H. Zankana. City of Widows: An Iraqi Woman's Account of War and Resistance.

يافعات وحبيسات البيوت.[1] فالغالبية العظمى منهن يعشن ظروفا قاسية، ولا يستطعن اعالة اسرهن. فهن لا يعملن، اما بسبب الظروف الامنية او البطاله، والمعونة الحكومية التي تمنح للأرامل ضئيلة ولا تغطي الجميع. فهناك 84 ألف ارملة فقط يتلقين المعونة لحكومية التي تتراوح ما بين 40 إلى 95 دولاراً شهرياً، وهو مبلغ ضئيل نظرا لإرتفاع تكاليف الحياة في عموم العراق.

يرى البعض ان الحل الوحيد لمشكلة الارامل هو تشريع الزواج المتعدد. فقد دعت النائبة جميلة العبيدي الى تشريع قانون يشجع الرجال على الزواج من أكثر من امرأة واحدة من خلال صرف حوافز مالية، ورفعت زميلاتها البرلمانيات شعار "نقبل بعضنا شريكات لحماية بعضنا" ونظمن حملة تواقيع لاخذ موافقة النساء على الزواج المتعدد. وتم انشاء جمعيات مدنية تتولى تزويج الارامل، مثل منظمة الايثار الانسانية المسجلة لدى وزارة الدولة لمنظمات المجتمع المدني، ويلاحظ تزايد المواقع الالكترونية المختصة بتزويج الارامل.

العنوسة:

ساهمت الظروف الاستثنائية التي مر بها العراق خلال العقود الاخيرة في تأخر سن الزواج وارتفاع نسبة العزوبية. فقد ادت الحروب المتتالية، والعقوبات الاقتصادية وما نتج عنها من افقار،[2] والاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وما تبعه من نزاعات طائفية والحرب على داعش الى اختلال التوازن الديمغرافي في نسبة الشباب من كلا الجنسين ممن هم في عمر الزواج. اذ تناقص عدد الذكور نسبة لعدد الاناث بسبب العدد الكبير من الضحايا من الشباب وبسبب الخطف والهجرة والاعتقالات.

تفاوت متوسط العمر عند الزواج في العراق صعودا وهبوطا خلال الثلاث عقود الاخيرة تبعا للاوضاع السياسية والاجتماعية التي شهدتها البلاد. اذ ارتفع من 25.5 سنة عام 1977 الى 28.3 سنة في عام 2004 بحسب تقرير التنمية البشرية الذي صدر عام 2008.[3] ثم عاد وانخفض في عام 2011 ليبلغ 24.6 سنة: 22.4 سنة للاناث و26.2 سنة للذكور.[4] ويرجح سبب انخفاض معدلات العمر عند الزواج الى انتشار ظاهرة الزواج المبكر.

اتسعت نسبة العزوبية بشكل واضح خلال العقود الاخيرة، وتحديدا خلال فترة العقوبات الاقتصادية، فارتفعت نسبة النساء غير المتزوجات من 27%من اجمالي عدد النساء ممن هن بعمر 15 إلى 49 سنة عام 1987 الى 34% في 1997، لتنخفض الى 26% في عام 2006،[5] ويعود ذلك الى زيادة معدلات الزواج نظرا لتحسن المستوى المعيشي بعد رفع العقوبات الاقتصادية وزيادة رواتب الموظفين بعد عام 2003. ثم عادت وارتفعت لتصل إلى اعلى مستوياتها في عام 2011، اذ بلغت نسبة النساء غير المتزوجات 39.2%. وكانت نسبة الاناث غير المتزوجات بعمر 30–34، وهو العمر الذي تقل فيه احتمالات زواجها بحسب

---

[1] جريدة المدى. الارامل والمطلقات قنبلة موقوتة. 9 أكتوبر 2009.
http://www.almadapaper.net/ar/news/182888

[2] بلغت نسبة الفقر 89.4% على مستوى الافراد في الحضر و 92.5% في الريف، وعلى مستوى الاسر 85.6% في الحضر و89.86% في الريف. المهاجر، محمد. دراسة الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الاسكوا. السنة2000.

[3] حمزة، كريم محمد. مصدر سابق. ص 12.

[4] وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء. المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية لسنة 2011- التقرير التفصيلي. بغداد.ص 11.

[5] حسون، عبد الرزاق جاسم. الاثار الاجتماعية والاقتصادية لعزوبية النساء في العراق. وزارة التخطيط الجهاز المركزي. 2008.

الثقافة* السائدة، 15,3% وبلغت نسبة من هن بعمر 35–39 عام 11.2% في حين بلغت نسبة النساء بعمر 40–44 سنة 9%.[1]

وفقا للثقافة السائدة في العراق، يقتصر وصف العنوسة على النساء ممن بلغن سن الـ 30 عام ولم يتزوجن، دون الرجال العازبين بغض النظر عن العمر. فالرجل هو في الغالب من **يبادر** في البحث عن زوجة في حين **تنتظر** المرأة ان يتقدم لها الرجل المناسب لتتزوجه. لذا تتعرض النساء في مثل هذا العمر الى ضغوط اجتماعية ونفسية لإيجاد زوجا بغض النظر عن التفاوت العلمي والاجتماعي بينهما حتى لا يقال عنها "عانس". بينت دراسة اجريت في بغداد عام 2007 على عينة من 300 رجل وامرأة ممن بلغوا سن الثلاثن ولم يتزوجوا بعد اعتقاد الطرفين ان العمر المناسب للزواج هو 22–28 سنة، إلا ان القلق يأخذ ينتاب النساء من تأخر الزواج في سن 30 إلى 34، ويعتبرن انهن وصلن مرحلة العنوسة اذا لم يتزوجن خلال هذه الفترة. أما الرجال، فيبدئ قلقهم في سن 35 الى الـ 40 فما فوق. يرجع هذا التباين لثقة الرجل بقدرته على اختيار شريكه حياته بسهولة في أي سن كان، بعكس المرأة التي عليها ان تنتظر ان يتقدم رجلا لطلب يدها.[2]

يمكن تفسير هذا الاختلاف النسبي إلى الاعتقاد السائد بان مصير المرأة هو الزواج وبأن المرأة غير المتزوجة "ناقصة" بغض النظر عن تحصيلها العلمي ومكانتها الاجتماعية، وبأن عدم زواجها يعود الى عيب ما فيها، مما يولد لديها الشعور بانها مرفوضة، وقد تصبح عرضة للأقاويل والشكوك. أما الرجل، الذي يتمتع بهامش من الحرية واقامة علاقات خارج مؤسسة الزواج، فلا يتعرض لمثل هذه الضغوط ويمكنه الزواج في أي سن.

كان لتأخر سن الزواج وخوف المرأة من العنوسة تأثيرا على اهتماماتها وطموحاتها وتحديدها لاولوياتها. ففي دراسة اعدتها اسماء رشيد عن صورة المرأة في المجتمع العراقي، اعترفت المبحوثات في المجموعات البؤرية بأبتعادهن عن الانشطة الذهنية، وان جل اهتماماتهن هي التماهي مع رؤية المجتمع للمرأة كأنثى تهتم بمظهرها وتتقن دورها كربة بيت لتزيد من فرصتها في الحصول على الزوج في ظروف انخفضت فيها حالات الزواج.[3]

اظهرت دراسة تناولت اثر التغير الاجتماعي في سلوك الطالبات الجامعيات خوف الطالبات من اكمال دراستهن لإعتقادهن ان فرص الزواج قليلة بالنسبة لهن بالمقارنة مع فرص الفتيات اللواتي لم يكملن تعليمهن، وان الرجل يتردد بالزواج من المرأة المتعلمة لاعتقاده بانها تشكل تحدياً له، او لكونها اكثر انفتاحا بما يتعارض مع ما ورثه من عادات وتقاليد.[4] وهذا لا يتنافى مع حقيقة ان تأخر سن الزواج قد ساهم في توجه اعداد كبيرة من النساء الى الدراسة المسائية والدراسات العليا اما سعياً وراء فرصة للزواج يمكن ان تهيئها الاجواء الجامعية المختلطة او يأسهن من الانتظار ومحاولة شغل وقتهن في طلب العلم.

المصادر

* تعرف الثقافة بحسب تايلور(E.Tylor) بأنها ذلك الكل المركب الذي يشمل المعرفة العقائد والفن والاخلاق والقانون والعادات وكل القدرات الاخرى التي يكتسبها الانسان بوصفه عضوا في الجماعة ذلك المجتمع، سلوان فوزي وآخرون، الثقافة الدينية والشخصية العراقية- دراسة انثروبولوجية، مجلة التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية/ جامعة بابل، ع42، شباط 2019، ص1066.

[1] وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء. المصدر السابق، ص 9

[2] العلوي، وصال علي محمد. مشكلة تأخر سن الزواج لدى المرأة العراقية: دراسة ميدانية في محافظة بغداد للفترة 2003–2007. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الاجتماع جامعة بغداد.2008.

[3] رشيد، اسماء جميل. صورة المرأة العراقية وانعكاسانها على صورة الذات: دراسة ميدانية في مدينة بغداد. بغداد دار ميزوبوتاميا 2013، ص205

[4] محمد، سناء صاحب. التغير الاجتماعي وسلوك الطالبة الجامعية: دراسة ميدانية في جامعة بغداد. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسمالاجتماع، جامعة بغداد1996، ص 115-117.

اولاً: العربية

1. جبار، ايسر. زواج مختلط رغم أنف القتال الطائفي في العراق.
2. https://www.alaraby.co.uk/society/2014/11/17/
3. الجبوري. حسين عذاب عطشان. العلاقة بين تعدد الزوجات والإنجاب: تحليل مقارن بين الريف والحضر في محافظة القادسية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد، كلية الآداب. 1998.
4. جريدة القدس العربي. خلافا للعرف: حفلات الطلاق تضاهي حفلات الزواج في بغداد.
5. http://www.alquds.co.uk.2017 /8/19
6. جريدة المدى. الارامل والمطلقات قنبلة موقوتة. 9 أكتوبر 2009.
http://www.almadapaper.net/ar/news/182888
7. جمعية الامل العراقية. القاء الضوء على مشاكل المرأة في العراق. 2012.
8. جمعية المحاميين والقضاة الامريكيين. وضع المرأة في العراق: تحديث لتقييم امتثال العراق القانوني والواقعي للمعايير القانونية الدولية. 2006.
9. حمزة، كريم محمد. الزواج المبكر للفتيات: دراسة اجتماعية في العراق. بغداد: معهد المرأة القيادية. 2012.
10. حسون، عبد الرزاق جاسم. الاثار الاجتماعية والاقتصادية لعزوبية النساء في العراق. وزارة التخطيط الجهاز المركزي.2008 .
11. حمزة جواد خضير، احمد جاسم مطرود، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية وانعكاسها على العائلة الريفية العراقية – دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،ع26، نسيان 2016.
12. رشيد، اسماء جميل. العوامل المرتبطة بظاهرة الزواج خارج المحكمة والاثار المترتبة عليه: دراسة ميدانية في مدينة الصدر .دراسة غير منشورة مقدمة الى جمعية نساء بغدادا. 2015.
13. صورة المرأة العراقية وانعكاسانها على صورة الذات: دراسة ميدانية في مدينة بغداد. بغداد دار ميزوبوتاميا. 2013.
14. التحولات السياسية والاجتماعية وأثرها على انماط الزواج في العراق. ورقة غير منشورة مقدمة في ندوة قسم الدراسات الاجتماعية حول الزواج في العراق. بغداد: بيت الحكمة.2011.
15. رشيد، اسماء جميل واخرون. المركزية الذكورية واثرها على وضع المرأة في العشيرة العراقية: دراسة ميدانية غيرمنشورة. 2009.
16. زيدان، سلام. زواج الفصلية في العراق: سبي الفتيات بموافقة الاهل. موقع رصيف 22، تاريخ 2015/9/20.
http://raseef22.com/life/2015/09/02/alfasliya-blood-money-marriage-in-iraq
17.
18. سلوان فوزي وآخرون، الثقافة الدينية والشخصية العراقية– دراسة انثروبولوجية، مجلة التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية/ جامعة بابل، ع42، شباط 2019.
19. سليم، شاكر مصطفى. 1956. الجبايش، دراسة أنثروبولوجية لقرية في أهوار العراق، ج 1. بغداد: مطبعة الرابطة.
20. الساعدي، مناف. ماذا يكمن خلف زواج القاصرات .24 ديسمبر 2011 .
http://www.dw.com/ar/
21. الساموك، إياس. الطلاق يبلغ أعلى معدلاته خلال العام الحالي: 198 حالة يوميا. صحيفة القضاء الالكترونية. السنة الثانية، العدد 12، تشرين الاول 2016.

http://www.iraqja.iq/krarat/no_12.pdf

22. الوزان، سليم. زواج المتعة: حساسيات طائفية تمنع من تناوله إعلامياً. مقالة منشورة على موقع المنتدى العراقي، تاريخ :29/7/2008 http://www.iraqiforum.net/vb/1581.html
23. شلش، حسام الدين عبد الامير. الزواج المؤقت في الجامعات العراقية: جامعة بغداد نموذجا. بحث تخرج للمرجلة الرابعة مقدم الى فسم الاجتماع، جامعة بغداد. 2010.
24. صاحب، محمد، سناء. التغير الاجتماعي وسلوك الطالبة الجامعية: دراسة ميدانية في جامعة بغداد. رسالة ماجستيرغير منشورة مقدمة الى قسم الاجتماع، جامعة بغداد. 1996.
25. العزاوي، عباس : عشائر العراق. نسخة الكترونية

https://wadod.org/vb/showthread.php?t=1498

26. عودة، يحيى خير الله. التغير البنائي في مدينة الصدر. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى قسم الاجتماع, جامعة بغداد2005 .
27. العلوي، وصال علي محمد. مشكلة تأخر سن الزواج لدى المرأة العراقية: دراسة ميدانية في محافظة بغداد للفترة 2003–2007م. رسالة ماجستير غير منشورة. مقدمة الى قسم الاجتماع جامعة بغداد.2008.
28. علي، بروين حسين. تعدد الزوجات الاسباب والاثار: دراسة ميدانية في مدينة الصدر. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بغداد، كلية الآداب. 2012.
29. الفتلاوي، مروان. نحو 13 ألف حالة طلاق طرفاه دون الثلاثين في أربعة أعوام، صحيفة القضاء الالكترونية. السنة الثانية، العدد 21، تموز 2017. http://www.iraqja.iq/krarat/no_21.pdf
30. مجلس القضاء الاعلى: http://www.iraqja.iq/view.3870/
31. المهاجر، محمد. دراسة الفقر في العراق قبل وبعد حرب الخليج. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، الاسكوا. 2000.
32. الموسوي، ناصر عمران.الموقف القانوني من الاعراف العشائرية: ظاهرة الفصلية أو الزواج بالاكراه مثالا. موقع مجلس القضاء الاعلى. تاريخ 2015/6/23.

https://iraqja.iq/view.2877/

33. نعمة، وائل. الزواج خارج المحكمة ضياع نسب واهدار لحقوق المرأة. 19 ابريل 2012: http://iraqiwomensleague.com/mod.php?mod=articles&modfile=item&itemid
34. وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للإحصاء. المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية لسنة 2011. التقرير التفصيلي . بغداد.
35. وزارة التخطيط: الجهاز المركزي للاحصاء: المرأة والرجل في العراق: قضايا واحصاءات. بغداد. 2009.
36. وزارة التخطيط: الجهازالمركزي للاحصاء. خلاصة نتائج مسح خارطة الفقر. بغداد مطبعة الجهاز المركزي للاحصاء. 2013.
37. وزارة التخطيط وصندوق الامم المتحدة للسكان. العنف ضد المرأة في العراق الاشكالية والخيارات: الدراسات المعمقة لنتائج المسح المتكامل للاوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة في العراق. بغداد 2013.
38. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي والبرنامج الانمائي للامم المتحدة. مسح الاحوال المعيشية في العراق 2004 ، ج2. 2005.

ثانيا: الانجليزية

1. Abu-Lughod, Janet. Islamic City: Historic Myth, Islamic Essence and Contemporary Relevance. International Journal of Middle Eastern Studies. 1987. Pp. 155-176.
2. Batatu, Hanna. The Old Social Classes and the Revolutionary Movement in Iraq. SAQI. 2004. Pp 18-19.
3. Donnan, Hastings. 2000. Private Acts and Public Violence: Interfaith Marriages in Northern Ireland. *In* Bulletin of the Royal Institute for Inter-Faith Studies, Vol. (2). Amman.
4. Elizabeth Fernea. 1989 .Guests of the Sheikh: An Ethnography of an Iraqi Village. Anchor Books.. Page 252.
5. Zankana, Haifa. City of Widows: An Iraqi Woman's Account of War and Resistance.